

مدى فعالية تأمين قروض الصادرات في حماية المصدرين من المخاطر وآفاقه في ظل تفشي جائحة كوفيد-19

The effectiveness and prospects of export loan insurance in protecting exporters from risks in light of the Covid -19 pandemic

- مليكة بلفثي: طالبة دكتوراه، مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، جامعة جيجل. malika.belfethi@univ-jijel.dz
- عبد الحفيظ مسكين: أستاذ محاضر (أ)، مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، جامعة جيجل. ah.meskine@univ-jijel.dz

تاريخ النشر: 2021/01/20

تاريخ القبول: 2020/12/20

تاريخ الإرسال: 2020/08/20

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز واقع تطبيق تأمين قروض الصادرات، ومدى فعاليته في تغطية المخاطر التجارية وغير التجارية والتطرق إلى آفاقه في ظل تفشي أزمة كوفيد-19، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: هناك تباين في استخدام تأمين قروض الصادرات بين الدول، وزيادة التوجه نحو تأمين قروض الصادرات في المدى القصير على حساب تأمين قروض الصادرات في المدى الطويل سواء على المستوى العالمي أو العربي، عدم قدرة هيئات تأمين قروض الصادرات على احتواء أزمة كوفيد في حال استمرارها على المدى الطويل.

خلصت الدراسة إلى: ضرورة استحداث وثائق تأمين تتوافق مع هذا النوع من الأزمات، رقمنة وثائق قروض الصادرات بشكل يساعد على تسريع العمليات الإدارية في ظل الأزمات وتكييفها بشكل يتوافق معها، استحداث صندوق تأمين خاص بهيئات تأمين قروض الصادرات لإدارة الأزمات الفجائية.

الكلمات المفتاحية: تأمين، تأمين قروض الصادرات، الصادرات، أزمة كوفيد-19

تصنيف JEL : D81, K14

Abstract:

This study aimed to highlight the reality of the application of export loan insurance, the extent of its effectiveness in covering commercial and non-commercial risks and to address its prospects in light of the outbreak of the Covid 19 crisis, and the study reached results, variation in the use of loan insurance Exports between countries, and an increase in the trend towards securing export loans in the short term, the inability to contain the crisis as benefiting if they continue in the long term. The study concluded: creating insurance policies that are compatible with this type of crisis, digitizing export credit insurance documents, creating an insurance fund for crisis management For export credit insurance agencies.

Key Words: Insurance, Export credit insurance, Export, Covid Crisis-19

Jel Classification Codes : D81, K14

- مقدمة:

إن التطور الكبير الذي يشهده الاقتصاد العالمي، والنمو الذي سجلته معظم الدول في مختلف القطاعات الاقتصادية، أدى إلى تنامي المبادلات التجارية بين مختلف الدول، ومع زيادة التوجه نحو سياسة الإنتاج من أجل التصدير زاد الاهتمام بتنمية الصادرات لما تلعبه من دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الناتج الإجمالي، لذلك تسعى الدول إلى دفع المصدرين للتصدير للأسواق الخارجية من أجل ترقية صادراتها، غير أن ذلك محفوف بمخاطر تجارية وغير تجارية، مما دفع الدول إلى وضع آليات لحماية المصدرين من تلك المخاطر، من خلال استحداث هيئات محلية ودولية تتولى تأمينهم. ومع التطورات الاقتصادية الراهنة زاد نشاط هيئات تأمين قروض الصادرات بهدف توفير أكبر تغطية ممكنة ضد المخاطر، من خلال تقديم تأمين لقروض الصادرات على المدى القصير والمتوسط والطويل، حيث تسعى إلى معالجة طلبات التأمين وتسوية المبالغ المستردة والمدفوعة وهذه العمليات تختلف حسب طبيعة كل هيئة. لقد شهد العالم مؤخرًا أزمة عالمية لم يسبق لها مثيل بسبب تفشي جائحة كوفيد-19 التي هددت البشرية جمعاء، وعصفت بالاقتصاد العالمي، حيث تسببت بتوقف العديد من الأنشطة الاقتصادية وتضرر قطاعات حساسة، وتعليق الكثير من العمليات التجارية العالمية أدى إلى تراجع معدلات نمو الصادرات، وتكبد المصدرين خسائر وتكاليف كبيرة بالإضافة إلى مخاطر أخرى.

في ظل الأوضاع والآثار السلبية التي أحدثتها أزمة كوفيد-19، سارعت مختلف الهيئات الدولية والمحلية لتأمين قروض الصادرات إلى وضع جملة من الإجراءات، سعيًا منها لحماية المصدرين من أخطار الأزمة ومساعدتهم على مواجهة انعكاساتها، من خلال وضع برامج وسياسات تساعد على الحد من تداعيات هذه الأزمة؛ لذلك سوف نتناول في هذه الورقة البحثية لواقع تطبيق آلية تأمين قروض الصادرات في دول العالم والدول العربية، والتطرق لمدى فعالية هذه الآلية لمواجهة الأزمة من خلال معرفة مختلف الإجراءات والسياسات المتخذة من أجل حماية المصدرين.

وتبعًا لما تقدم يمكننا طرح التساؤل التالي:

ما هو واقع استخدام آلية تأمين قروض الصادرات في حماية المصدرين من الأخطار؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ إلى أي مدى تستخدم آلية تأمين قروض الصادرات في حماية المصدرين في دول العالم؟
- ✓ إلى أي مدى تستخدم آلية تأمين قروض الصادرات في حماية المصدرين في الدول العربية؟
- ✓ هل الإجراءات المتبعة من قبل هيئات تأمين قروض الصادرات كافية لمواجهة أزمة كوفيد-19؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على مدى تطبيق آلية تأمين قروض الصادرات وأهميته في تحقيق الحماية الكافية من المخاطر التجارية وغير التجارية للمصدرين في دول العالم والدول العربية، ومدى فعاليته في توفير الحماية اللازمة للمصدرين في ظل أزمة كوفيد-19.

أهداف البحث:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى بلوغ الأهداف التالية:

- ✓ التعرف على مفهوم آلية تأمين قروض الصادرات؛

- ✓ التطرق للأخطار التي يواجهها المصدرين؛
- ✓ معرفة مدى تطبيق تأمين قروض الصادرات في العمليات التصديرية في دول العالم بشكل عام والدول العربية بشكل خاص؛
- ✓ معرفة مدى فعالية تأمين قروض الصادرات في مواجهة أزمة كوفيد-19، من خلال الوقوف على أهم الإجراءات الحمائية المتبعة من قبل الهيئات القائمة على ذلك؛

هيكل البحث

- ولالإحاطة بمختلف جوانب الموضوع قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية؛ هي:
 - ✓ الإطار النظري لتأمين قرض الصادرات؛
 - ✓ تأمين قروض الصادرات في دول العالم؛
 - ✓ تأمين قروض الصادرات في الدول العربية؛
 - ✓ آفاق تأمين قروض الصادرات في ظل تداعيات تفشي جائحة كوفيد19.

I- الإطار النظري لتأمين قروض الصادرات

إن القيام بعمليات التصدير للأسواق الأجنبية يتطلب مواجهة العديد من المخاطر، منها مخاطر تجارية متعلقة بعدم سداد القيمة المتفق عليها أو عجز المستورد بسبب الإفلاس والإعسار، أو مخاطر سياسة تمنع المصدرين من الحصول على أموالهم، إضافة إلى مخاطر أخرى كتقلبات الأسعار، والتحويل وتقلبات الصرف... الخ، لها انعكاسات خطيرة على المصدرين فهي قد تؤدي إلى إفلاسهم أو تكبدهم خسائر كبيرة.

لمعالجة هذه المخاطر تم وضع مجموعة من الميكانيزمات، تهدف أساسا إلى تشجيع المصدرين من القيام بمختلف العمليات التصديرية في الأسواق الأجنبية، وحميتهم من مخاطر التصدير للحد من الخسائر التي يواجهونها وتنمية قطاع الصادرات، فتم وضع آلية تأمين قرض الصادرات من أجل الحماية من المخاطر وتجنب الخسائر الناتجة عنها.

I-1- تعريف تأمين قروض الصادرات

تجدر الإشارة أن هناك تساهل في استخدام مصطلح ضمان بدل تأمين، الضمان هو تغطية تأمينية لا تخرج عن نطاق التأمين ويكمن الفرق بينها في العقد المبرم، ففي حالة الضمان يكون هناك ثلاثة أطراف المؤمن، والمؤمن له، والمؤمن عليه، بينما عقد التأمين يتكون في طرفين فقط وهما المؤمن والمؤمن له، لذلك نجد استخدام مصطلح ضمان ائتمان الصادرات وتأمين ائتمان الصادرات كمترادفين وبدون حرج في العديد من الكتب والمنشورات على أساس الضمان هو نوع من التأمين. (طارق جمعة، 2008، الصفحات 16-19)

من الناحية القانونية يعتبر عقد بين طرفين من أجل حماية المؤمن له من المخاطر، حيث عرفه Larroumet. Ch على أنه: "عقد مثل بقية عقود التأمين الأخرى الذي يتم بين طرفين وهما الدائن أي المؤمن له، شركة التأمين، بحيث تلزم هذه الأخيرة بتقديم ضمان ضد خطر ضياع القرض من طرف المدين الدائن مقابل دفع هذا الأخير لأقساط." (Larromet, 2000, p. 6)

وقد جاء تعريف كل Henri Loubergé و Pierre Maurer، يتوافق مع التعريف الأول مع تفصيل واضح لطبيعة المخاطر المغطاة، حيث عرفاه على أنه: "عقد يوافق بموجبه المؤمن الحصول على قسط لتعويض المؤمن له عن

الخسارة التي يعاني منها، نتيجة لعدم استرداد ديونه المتعلقة بأسعار البضائع أو الخدمات المصدرة، أو للتعويض عن عواقب انقطاع أو توقف نهائي لسوق التصدير، أو قلة ربحية ذلك السوق، أو فشل مجهودات البحث واكتشاف الأسواق الخارجية، وأصل هذه المخاطر هو تحقق أخطار ذات طبيعة اقتصادية جزئية أو كلية، سياسية أو عرضية." (Louberge & Maurer, 1985, p. 220)

وفي نفس السياق جاء تعريف Jean Bastin الذي عرفه بأنه: "أذات تأمينية تسمح للدائنين مقابل دفع أقساط لهيئة التأمين أو الضمان (قد تكون هيئة حكومية أو خاصة أو مختلطة) من تغطية مخاطر عدم تسديد الديون الناتجة عن الأشخاص العاجزين." (Bastin, 1978, p. 9) كما اعتبره أحد وسائل التمويل المصرفي لأن وثيقة التأمين تعتبر أداة ضمان للبنوك تسهل عمليات الحصول على القروض.

أما Peter M. Jones فعرف تأمين قرض الصادرات بأنه: " أحد منتجات التأمين وإدارة المخاطر التي تغطي مخاطر السداد الناتجة عن تسليم البضائع أو الخدمات، ويغطي عادة مجموعة من المشترين ويدفع نسبة متفق عليها من فاتورة أو مستحقات لا تزال غير مدفوعة نتيجة للتقصير المطول أو عدم الملاءمة أو الإفلاس، ويتم شراء تأمين قروض التصدير من قبل الشركات التجارية لضمان حساباتها المدينة من الخسارة بسبب عدم سدادها من قبل المستوردين، ويمكن توسيعها لتغطية الخسائر الناتجة عن المخاطر السياسية مثل عدم إمكانية تحويل العملات، الحرب والاضطرابات المدنية، المصادرة ونزع الملكية والتأميم." (Peter, 2010, p. 3)

وعليه يمكن القول إن تأمين قروض الصادرات هي عبارة عن آلية تتم وفق عقد بين طرفين، تلتزم بموجبه الهيئة المؤمنة سواء حكومية أو خاصة أو مختلطة بتأمين المصدرين من المخاطر التجارية أو السياسية أو مخاطر أخرى، مقابل أقساط تأمين محددة خلال فترات زمنية معينة قد تكون ذات مدى قصير أو متوسط وطويل.

I-2-المخاطر التي يواجهها المصدرين

عند القيام بالعمليات التصديرية يواجه المصدرين العديد من المخاطر التي ينتج عنها خسائر كبيرة، ويمكن تعريف الأخطار القابلة للتأمين عند التصدير بأنها: " كل خطر ناتج عن أية عملية مهما تكون طبيعتها كضيق نقد، الإفلاس، عدم القدرة على الدفع." (شري، 2012، صفحة 155) ويتم التأمين بدفع أقساط مقابل التغطية على تلك المخاطر، وهذه المخاطر قد تكون أخطار تجارية أو غير تجارية أو أخطار أخرى نوضحها فيما يلي:

I-2-1-الأخطار التجارية:

ترتبط الأخطار التجارية بالمستورد، أي تلك المخاطر التي يكون مصدرها المستورد التي تؤدي إلى عدم دفع قيمة الصادرات؛ ويرجع ذلك للأسباب التالية:

- ✓ إفلاس أو إعسار المستورد مما يؤدي إلى عدم قدرته على تسديد قيمة الصادرات المتفق عليها في العقد، ويكون ذلك بصدر حكم قضائي بالإفلاس، أو التصفية من أجل إعادة التنظيم أو الاندماج في مؤسسات أخرى، أو قدرته على تسديد حق المصدر بشكل مؤقت؛ (سعيد، نظام تأمين القرض عند التصدير دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية مع الإشارة لحالة الجزائر رسالة ماجستير، 1997، صفحة 47)
- ✓ تدهور الأوضاع المالية للمستورد بسبب الانخفاض المالي لأعماله، التي تؤدي إلى عجزه عن تسديد ديونه للمصدرين؛ (شري، 2012، صفحة 156)

- ✓ عدم دفع المستورد لمستحقاته في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه في العقد، سواء بسبب عجزه أو رفضه التسديد بالرغم من تنفيذ المصدر لكل التزاماته المتفق عليها؛ (قمر طيبة، 2016، صفحة 25)
- ✓ رفض المستورد استلام البضاعة والوثائق الخاصة بها، بالرغم من تنفيذ المصدر لكل التزاماته المحددة في العقد. (قارح و شربي، 2019، صفحة 221)

I-2-2-الأخطار غير التجارية:

ويطلق عليها أيضا اسم الأخطار السياسية، وهي لا تندرج ضمن الأخطار التجارية وتكون مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية لبلد المستورد أو بلد المصدر؛ وتمثل هذه الأخطار في عدم قدرة المستورد على الدفع للأسباب التالية: (طارق جمعة، 2008، الصفحات 41-43)

- ✓ إجراءات وقرارات صادرة عن البلد المصدر تعرقل من التنفيذ الكلي أو الجزئي للعقد المتفق عليه بين الطرفين؛
- ✓ إجراءات وقرارات صادرة عن البلد المستورد تعرقل من التنفيذ الكلي أو الجزئي للعقد المتفق عليه بين الطرفين؛
- ✓ التدابير والسياسات العسكرية في الدولة المستوردة ودول أخرى من تعيق التنفيذ الكلي أو الجزئي للعقد المتفق عليه بين الطرفين؛
- ✓ وضع دولة المستورد لأحكام تتعلق بإلغاء أو وقف أو عدم تجديد تراخيص الاستيراد، أو منع دخول البضاعة عبر الحدود، أو إلغاء عملية الاستيراد كليا؛
- ✓ عدم وصول البضاعة للمستورد بسبب مصادرة دولته للبضاعة المصدرة أو تأميمها؛
- ✓ عدم تسديد المستورد العمومي لقيمة البضاعة المصدرة (عندما يكون المستورد عمومي يعتبر خطر سياسي)؛
- ✓ فسخ المشتري العمومي للعقد المتفق عليه بين المستورد والمصدر؛
- ✓ رفض المستورد العمومي لاستلام وثائق البضاعة أو دفع قيمتها؛
- ✓ سن دولة المستورد لقوانين أو وضع إجراءات تعرقل المستورد في تسديد حقوق المصدر؛
- ✓ تأجيل دفع حقوق المصدر بسبب تدخل بلد المستورد؛
- ✓ الرفض التعسفي لبلد المستورد أو المصدر من التعامل وفق إجراءات العقد؛
- ✓ قرار حكومة بلد المصدر بعدم إتمام عمليات التصدير للبلد المستورد؛
- ✓ الحروب، الثورات، الانقلابات التي تؤدي إلى إتمام عملية التصدير؛
- ✓ الكوارث الطبيعية.

I-2-3-أخطار أخرى:

- وهي بمثابة أخطار ثانوية لا تندرج ضمن الأخطار التجارية أو السياسية؛ وتمثل في:
- ✓ خطر عدم التحويل والمتمثل في عدم قدرة المصدر على تحصيل قيمة صادراته لقاء الأموال المدفوعة بالعملة المحلية، بسبب دفع المستورد بالعملة المحلية وليس بالعملة الصعبة، ويرجع سبب ذلك إلى وقف كافة أنواع الدفع للخارج، أو وضع إجراءات تؤخر أو تمنع تحويل الأموال للخارج، ومنع شراء العملات الأجنبية، أو كإجراء وقائي لمواجهة الأزمات الاقتصادية بتأجيل كافة أنواع الدفع، أو حتى عدم توفر العملة المتفق عليها في عملية الدفع في العقد، ووضع قيود لحركة رؤوس الأموال عبر الدول؛ (شربي، 2012، صفحة 162)

✓ تأمين المعارض وتأمين البحث عن أسواق جديدة، التي تساهم في حماية المصدرين من الخسائر التي يتحملها بسبب عرض منتجاته في تلك المعارض أو تكاليف البحث عنها؛ (سعيد، تأمين قروض الصادرات كأداة لتنمية الصادرات غير التقليدية في دول عربية مختارة، 2016، صفحة 30)

✓ خطر الصرف الذي ينتج عن اختلاف بين عملة المصدر والمستورد، والخطر يكمن في تغيير العملة الواحدة مقارنة بالعملة الأخرى، وهذا يؤدي إلى ضياع حقوق المصدرين وتحمله تكاليف تغير قيمة العملة؛ بالإضافة إلى خطر الارتفاع المفرط لتكاليف الإنتاج؛ والمخاطر المرتبطة بالمخزونات المشككة بالخارج؛ وأخطار الصنع. (شربي، 2012، الصفحات 165-168)

II- تأمين قروض الصادرات في دول العالم

نظرا لنمو التجارة الخارجية في دول العالم زادت المخاطر التجارية والسياسية المتعلقة بها والتي تؤثر على العمليات التصديرية، وهذا ساهم بشكل كبير في زيادة الطلب على التأمين ضد تلك المخاطر، حيث شهدت عمليات التأمين نموا واضحا بين المتعاملين في التجارة الدولية نظرا للدور الفعال لهذه الآلية، والإجراءات الحمائية التي تقوم بها هيئات تأمين قروض الصادرات في تغطية المخاطر وحماية المصدرين.

من أجل زيادة القدرة على الحماية وفعالية التغطية على المستوى العالمي، قامت تلك الهيئات بالاتحاد فيما بينها من أجل تسهيل عمليات المصدرين دوليا، وتحقيق أكبر تغطية للمخاطر على المستوى العالمي، لذلك سوف نستعرض تطبيق تأمين قروض الصادرات عالميا من خلال مختلف العمليات التي يقوم بها الاتحاد الدولي لهيئات ضمان ائتمان الصادرات والاستثمار (إتحاد بيرن)، حيث سنستعرض تطور عمليات تأمين قروض الصادرات في المدى القصير، والمتوسط والطويل والتعويضات المدفوعة والمستردة عالميا.

II-1- تطور عمليات تأمين قروض الصادرات في دول العالم

حسب الإتحاد الدولي (إتحاد بيرن) زاد الاهتمام بتأمين قروض الصادرات خصوصا في السنوات الأخيرة نظرا لأهمية الحماية التأمينية في ظل تزايد الأخطار التي يتعرض لها المصدرين على المستوى الدولي؛

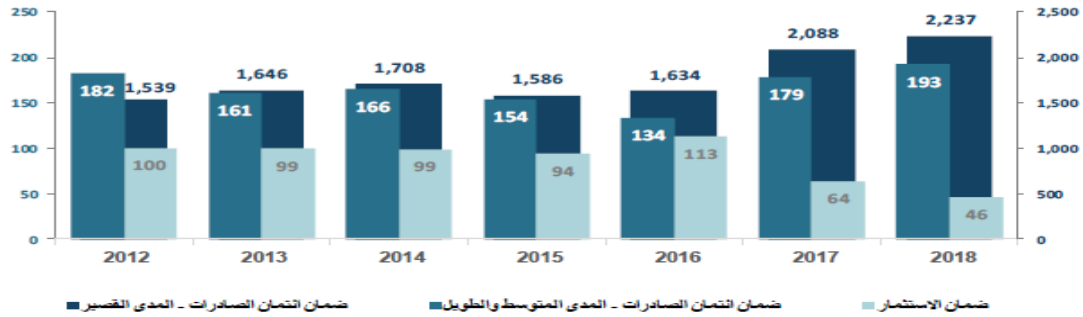
حسب بيانات الشكل رقم (01) أدناه يتضح لنا أن عمليات تأمين قروض الصادرات تشهد نموا منذ سنة 2012، حيث بلغت في هذه السنة 1721 مليار دولار، ثم ارتفعت بقيمة 1874 مليار دولار سنة 2013، وفي سنة 2015 سجلت انخفاضا حيث بلغت 1740 مليار دولار، لتعود بعدها للارتفاع سنة 2016 بقيمة 1768 مليار دولار، ثم 2267 مليار دولار سنة 2017، وفي سنة 2018 سجلت أعلى قيمة لها بـ 2430 مليار دولار؛ وتضمنت تأمين قروض الصادرات العمليات على المدى القصير، والمتوسط والطويل وهي موزعة وفق القيم التالية:

بالنسبة لتأمين قروض الصادرات في المدى القصير، سجلت تطورا ملحوظا في قيمها حيث بلغت سنة 2012 قيمة 1539 مليار دولار، ثم واصلت الارتفاع لتصل سنة 2014 لقيمة 1708 مليار دولار، ومع بداية 2015 انخفضت قيمتها لتبلغ 1586 مليار دولار، لتواصل بعدها نموها إلى غاية سنة 2018 حيث حققت أعلى قيمة قدرت بـ 2237 مليار دولار؛

أما تأمين قروض الصادرات في المدى المتوسط والطويل، فقد بلغت سنة 2012 قيمة 182 مليار دولار، ثم بدأت بالتراجع مع بداية 2013 لتبلغ 161 مليار دولار، وفي سنة 2016 سجلت أدنى قيمة لها بلغت 134 مليار دولار، ثم عادت للارتفاع لتصل لأعلى قيمة قدرها 193 مليار دولار سنة 2018.

والملاحظ تزايد التوجه نحو تأمين قروض الصادرات في المدى القصير مقارنة بتأمين قروض الصادرات على المستوى المتوسط والطويل، ويرجع ذلك إلى ارتفاع صادرات الأعمال قصيرة الأجل، وتقدم عروض قصيرة الأجل على حساب صادرات السلع الرأسمالية ومشاريع البنية التحتية الكبيرة، ففي سنة 2018 بلغت نسبة حصة عمليات تأمين قروض الصادرات في المدى القصير 90% من إجمالي عمليات الضمان أي بقيمة 2237 مليار دولار، بينما نسبة حصة تأمين قروض الصادرات على المستوى المتوسط والطويل الأجل هي 8% من الإجمالي أي بقيمة 193 مليار دولار فقط، أما نسبة 2% فكانت تخص عمليات ضمان الاستثمار.

شكل رقم (01): تطور عمليات الضمان



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، صناعة الضمان في المنطقة والعالم وتوقعات 2019، الكويت، 2019، ص 10.

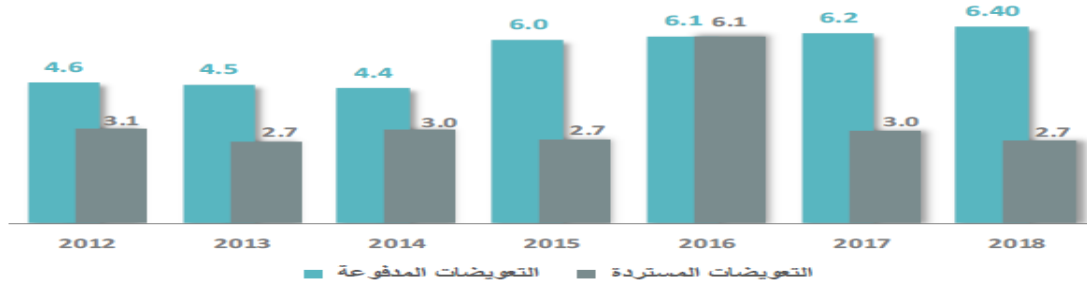
II -2- التعويضات المدفوعة والمستردة:

لقد شهدت العمليات الخاصة بالتعويضات المدفوعة نموا واضحا، وهذا ما يبينه الشكل رقم (02) أدناه ففي سنة 2012 بلغت قيمتها 4.6 مليار دولار، ثم انخفضت بشكل طفيف خلال سنتي 2013 و 2014، لترتفع مع بداية سنة 2015 بقيمة 6 مليار دولار لتواصل نموها إلى غاية بلوغها 6.40 مليار دولار خلال سنة 2018؛

أما فيما يخص التعويضات المستردة فقيمها كانت أقل من التعويضات المدفوعة ففي سنة 2012 قدرت قيمتها 3.1 مليار دولار، ثم انخفضت خلال السنوات الثلاثة الموالية لتحقيق أدنى قيمة لها والمقدرة ب 2.7 مليار دولار، وفي سنة 2016 ارتفعت لتحقيق أكبر قيمة للتعويضات المستردة المقدرة ب 6.1 مليار دولار، لتعود بعدها للانخفاض خلال سنة 2017 ب 3 مليار دولار، و 2.7 مليار دولار خلال سنة 2018؛

لقد بلغت نسبة التعويضات المدفوعة الخاصة بتأمين قروض الصادرات خلال المدى المتوسط والطويل الأجل خلال سنة 2018 نسبة 55% من إجمالي التعويضات المدفوعة، بينما بلغت نسبة التعويضات المدفوعة الخاصة بقروض الصادرات خلال المدى القصير نسبة 41%، أما باقي النسبة 5% فكانت من نصيب عمليات ضمان الاستثمار؛ أما نسبة التعويضات المستردة الخاصة بتأمين قروض الصادرات خلال المدى المتوسط والطويل بلغت 78% من إجمالي التعويضات المستردة، وما نسبته 22% فكانت من نصيب تأمين قروض الصادرات في المدى القصير. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2019، صفحة 11)

شكل رقم (02): التعويضات المستردة والمدفوعة

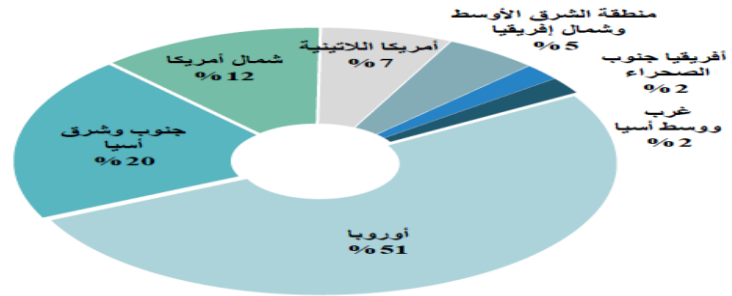


المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، صناعة الضمان في المنطقة والعالم وتوقعات 2019، الكويت، 2019، ص 11.

II-2-1- عمليات تأمين قروض الصادرات خلال المدى القصير:

تكون عملية تأمين قروض الصادرات خلال المدى القصير عندما لا يتعدى العقد المتفق عليه من أجل السداد السنة، وهو في العادة يتراوح بين 30 و 90 يوم. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2019، صفحة 12) من خلال الشكل رقم (03) يتضح لنا استحواذ أوروبا على 51% من إجمالي تأمين قروض الصادرات للمدى القصير، تليها جنوب وشرق آسيا بنسبة 20%، ثم شمال أمريكا بنسبة 12%، تليها أمريكا اللاتينية بنسبة 7%، ثم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 5%، وأخيرا كل من إفريقيا جنوب الصحراء وغرب ووسط آسيا بنسبة 2%.

شكل رقم (03): التوزيع الجغرافي لعمليات تأمين قروض الصادرات خلال المدى القصير لسنة 2018



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، صناعة الضمان في المنطقة والعالم وتوقعات 2019، الكويت، 2019، ص 11.

فيما يخص التعويضات المدفوعة الخاصة بتأمين قروض الصادرات للمدى القصير، شهدت نموا منذ بداية 2013 حيث بلغت سنة 2014 قيمة 2 مليار دولار، ثم واصلت الارتفاع حيث حققت أعلى مستوى لها سنة 2016 و 2017 على التوالي بقيمة 2.75 مليار دولار؛ أما التعويضات المستردة فقد شهدت تباين في قيمها خلال السنوات الأخيرة حيث ارتفعت سنة 2014 بقيمة 5.5 مليار دولار، ثم انخفضت سنة 2015 و 2016 على التوالي، لتعود للارتفاع سنة 2017 بقيمة 6 مليار دولار. (Berneunion, 2019, p. 23)

أما سنة 2019 فقد كانت توقعات اتحاد بيرن حول عمليات تأمين قروض الصادرات في المدى القصير كما يلي: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2019، الصفحات 15-17)

حجم عمليات تأمين قروض الصادرات سوف يسجل نموا في دول إفريقيا وجنوب الصحراء بنسبة 39%، تليها آسيا بمعدل نمو 36.7%، وبعدها أوروبا بنسبة 31.7%، ثم أمريكا اللاتينية بنسبة 29.7%، وأمريكا الشمالية بنسبة 28.8%، يليها الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ب 22.9%، وأخيرا استراليا/ أوقيانوسيا ب 8.2%؛

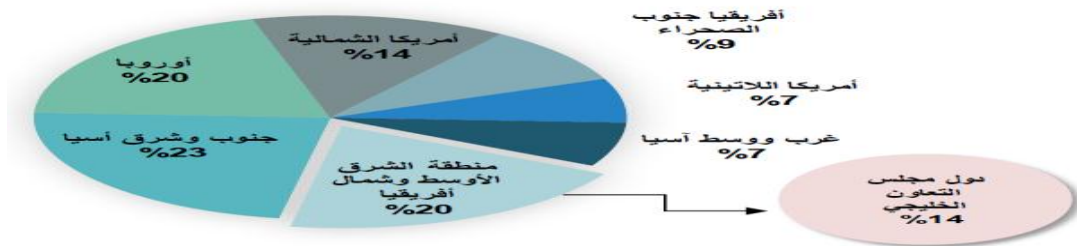
من الجانب القطاعي فمن المتوقع أن يحقق قطاع المنتجات الصيدلانية والطبية أكبر معدل نمو بنسبة 34.3%، يليها قطاع التصنيع بنسبة 32.8%، ثم الزراعة والغذاء بنسبة 32.3%، وبعدها سلع مشتقة من الطاقة بنسبة 27.7%، تليها السلع غير المشتقة من الطاقة بنسبة 22.5%، ثم الالكترونيات بنسبة 21.3%، وبعدها تصنيع المواد الأساسية ب 12.2%، ثم البناء والهندسة بنسبة 6.1%، أما صناعة السيارات والنقل فمن المحتمل انخفاضها بنسبة 3.8%؛ فيما يخص حجم التغيير في التعويضات المدفوعة حسب المناطق فمن المحتمل أن تحقق دول الشرق الأوسط ودول إفريقيا أعلى نمو بنسبة 31.7%، تليها آسيا بمعدل 29.7%، ثم دول إفريقيا وجنوب الصحراء بنسبة 26.1%، تليها أمريكا الشمالية بنسبة 24.1%، ثم أوروبا ب 22.6%، ثم أمريكا اللاتينية ب 17.8%، وأخيرا استراليا/ أوقيانوسيا ب 11.2%؛

أما التغيير المتوقع حول التغطية للمخاطر التجارية فمن المحتمل تسجيل معدل 40.3%، أما تغطية المخاطر السياسية فمن المحتمل تسجيل معدل نمو قدره 37.1%.

II-2-2- عمليات تأمين قروض الصادرات خلال المدى المتوسط والطويل:

تتعلق العمليات الخاصة بتأمين قروض الصادرات خلال المدى المتوسط والطويل، عندما تكون الفترة من سنة إلى 10 سنوات وهي ترتبط خصوصا بالصادرات السلع الرأسمالية ومشاريع البنية التحتية الكبيرة. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2018، صفحة 9) من خلال الشكل رقم (04) يتضح لنا تصدر دول جنوب شرق آسيا على 23% من العمليات، تليها كل من أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 20%، ثم أمريكا الشمالية بنسبة 14%، بعدها أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 9%، تليها كل من أمريكا اللاتينية وغرب ووسط آسيا بنسبة 7%.

شكل رقم (04): الالتزامات القائمة لتأمين قروض الصادرات خلال المدة المتوسطة والطويلة حسب الدول لسنة 2018

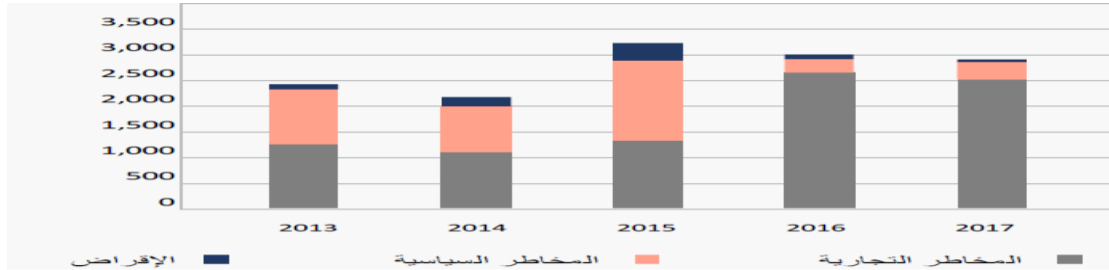


المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، صناعة الضمان في المنطقة والعالم وتوقعات 2019، الكويت، 2019، ص 13.

هناك نمو في التعويضات المدفوعة الخاصة بتأمين قروض الصادرات من المخاطر التجارية، حيث بلغت سنة 2013 قيمة 1.25 مليار دولار، غير أنها انخفضت سنة 2014 لتبلغ قيمة 1.1 مليار دولار، ثم واصلت ارتفاعها لتصل لأعلى قيمة سنة 2016 مقدرة ب 2.7 مليار دولار، أما سنة 2017 فقد بلغت قيمة تأمين قرض الصادرات من المخاطر التجارية 2.5 مليار دولار؛ أما فيما يخص تأمين قروض الصادرات من المخاطر السياسية فقد بلغت سنة 2013 قيمة 2.3 مليار دولار، وفي سنة 2014 انخفضت لتبلغ 2 مليار دولار، ثم ارتفعت سنة 2015 لتبلغ قيمة

2.89 مليار دولار، وارتفعت بشكل طفيف سنة 2016 لتبلغ 2.9 مليار دولار، أما سنة 2017 فقد بلغت 2.85 مليار دولار.

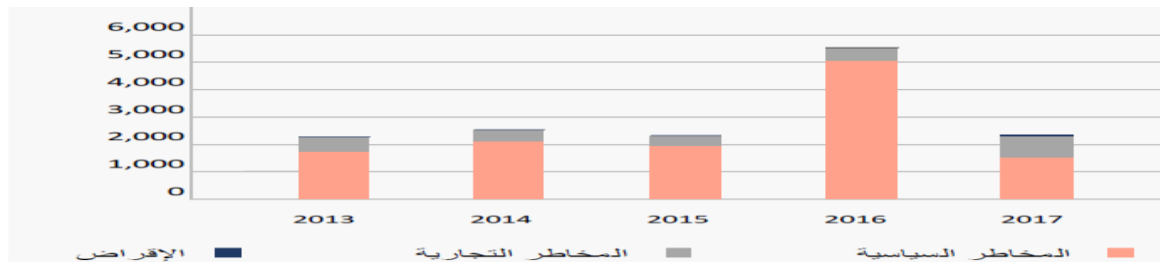
شكل رقم (05): التعويضات المدفوعة لتأمين قروض الصادرات خلال المدة المتوسطة والطويل حسب المخاطر



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، صناعة الضمان والتوقعات والتطورات، الكويت، 2018، ص 10.

أما التعويضات المستردة الخاصة بالمخاطر السياسية فقد شهدت تطورا ملحوظا منذ سنة 2013 حيث بلغت 1.85 مليار دولار، وفي سنة 2014 حققت قيمة 2.1 مليار دولار، وفي سنة 2016 بلغت أعلى مستوى لها 5.1 مليار دولار، وفي سنة 2017 بلغت 1.45 مليار دولار؛ أما التعويضات المستردة المتعلقة بالمخاطر التجارية فقد حققت أعلى مستوى لها سنة 2016 بقيمة 5.5 مليار دولار، وفي سنة 2017 تراجعت إلى 2.3 مليار دولار.

شكل رقم (06): التعويضات المستردة لتأمين قروض الصادرات خلال المدة المتوسطة والطويل حسب المخاطر



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، صناعة الضمان والتوقعات والتطورات، الكويت، 2018، ص 10.

أما سنة 2019 فقد كانت توقعات اتحاد بيرن حول عمليات تأمين قرض الصادرات في المدى المتوسط والطويل كما يلي: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2019، الصفحات 17-18)

- ✓ من حيث التغطية عن المخاطر السياسية من المحتمل أن تحقق معدل نمو قدره 28.2%، و 14.6% للمخاطر التجارية، أما التعويضات عن المخاطر فمن المحتمل أن يرتفع عدد الطلبات بنسبة 17.9%؛
- ✓ أما من ناحية التغير المتوقع في العمليات حسب المناطق، فمن المحتمل أن تنمو عمليات التأمين ضد المخاطر التجارية في كل من إفريقيا وجنوب الصحراء بنسبة 21.5%، ثم دول أوروبا بنسبة 18.4%، بعدها آسيا بنسبة 18.2%، تليها أمريكا الشمالية بنسبة 11.4%؛ وبخصوص عمليات التأمين من المخاطر السياسية من المحتمل أن يسجل أعلى معدل نمو في دول إفريقيا جنوب الصحراء بنسبة قدرها 37.2%، ثم آسيا ب

32.8%، تليها الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 20.3%، ثم كل من أمريكا الشمالية و اللاتينية بنسبة 16.5%، وبعدها دول أوروبا بنسبة 14.5%؛

✓ ومن جانب العمليات الجديدة لتأمين قروض الصادرات، فمن المحتمل أن يسجل أكبر نمو في كل من أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 37.2% وآسيا بنسبة 34.5%.

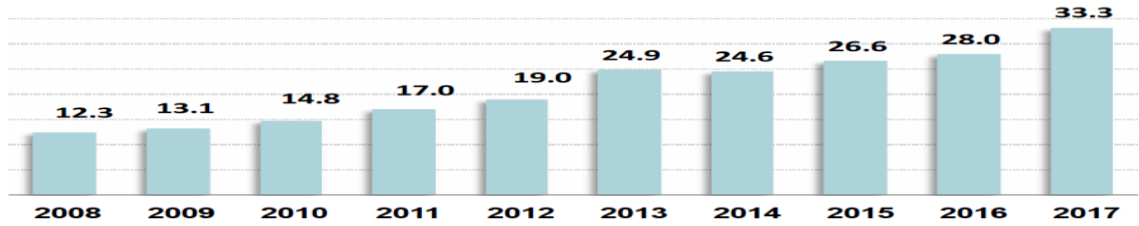
III- تأمين قروض الصادرات في الدول العربية

من المعروف أن اقتصاديات الدول العربية تعاني من معوقات خاصة أن أغلبها مبنية على قطاع المحروقات، ونقص في الأنشطة الإنتاجية وتجارتها قائمة على صادرات المواد الأولية والمحروقات، وعدم الاستقرار السياسي في كثير من الدول العربية، كلها عوامل عرقلت التجارة وصعبت عمليات التصدير فيما بينها، وفي هذا الإطار قامت هيئات تأمين الصادرات في الدول العربية بالاتحاد فيما بينها (إتحاد أمان)، من أجل ترقية التبادل التجاري في الدول العربية، وحماية المصدرين من الأخطار التجارية والسياسية وتشجيع عمليات الاستثمار في الدول العربية؛ وعلى هذا الأساس سوف نستعرض هذا المحور من خلال إبراز عمليات إتحاد أمان حول تأمين قروض الصادرات في الدول العربية، وذلك بالتطرق لتطور عمليات تأمين قروض الصادرات في المدى القصير والمتوسط والطويل في الدول العربية، والتعويضات المدفوعة والمستردة عربيا.

III-1- حجم عمليات تأمين قروض الصادرات في الدول العربية

حسب الشكل رقم (07) نلاحظ تطور نمو في حجم عمليات الضمان وتأمين قروض الصادرات في الدول العربية التي تقدمها هيئات تأمين قروض الصادرات (أعضاء اتحاد أمان)، حيث بلغت سنة 2009 قيمة 13.1 مليار دولار، واستمرت في النمو إلى غاية بلغوها 24.9 مليار دولار سنة 2013، ثم انخفضت بشكل طفيف سنة 2014 بقيمة 24.6 مليار دولار، لتواصل بعد ذلك ارتفاعها حيث بلغت سنة 2016 قيمة 28 مليار دولار، وبعدها حققت أعلى قيمة لها سنة 2017 قدرت 33.3 مليار دولار.

شكل رقم (07): حجم عمليات ضمان الاستثمار وتأمين قروض الصادرات في الدول العربية



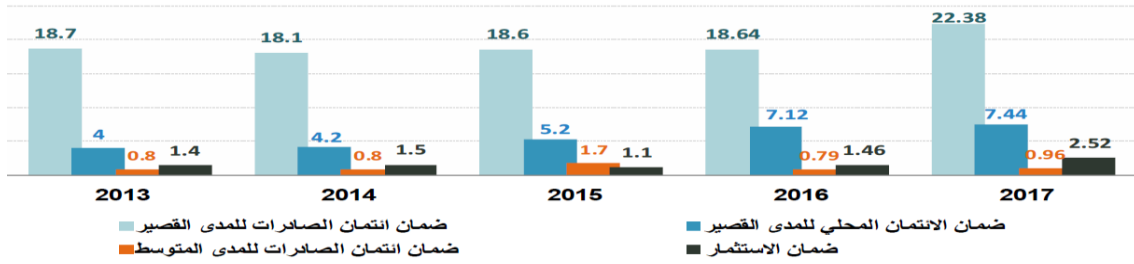
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات، صناعة الضمان في المنطقة والعالم وتوقعات 2019، الكويت، 2019، ص 21.

III-2- توزيع تأمين قروض الصادرات حسب النشاط

حسب الشكل رقم (08) يتضح لنا تصدر العمليات الخاصة بتأمين قروض الصادرات للمدى القصير بشكل ملحوظ على باقي الأنشطة، ويعود ذلك إلى التوجه نحو تصدير المنتجات الاستهلاكية والمنتجات ذات الأعمال القصيرة الأجل فالكثير من الدول العربية تعتمد على الصادرات النفطية، حيث بلغت سنة 2013 قيمة 18.7 مليار دولار، ثم

انخفضت بشكل طفيف سنة 2014 بقيمة 18.1 مليار، لتعود مع بداية 2015 بقيمة 18.6 مليار دولار، ثم 18.64 مليار دولار سنة 2016، وفي سنة 2017 حققت أكبر قيمة لها قدرت 22.38 مليار دولار؛ أما تأمين قروض الصادرات المتوسطة، فكان نشاطها منخفض ففي سنة 2013 و 2014 على التوالي كانت قيمته 0.8 مليار دولار، وفي سنة 2015 ارتفعت بشكل طفيف بقيمة 1.7 مليار دولار، لتتخفف بعدها سنة 2016 مسجلة قيمة 0.79 مليار دولار، وفي سنة 2017 بلغت 0.96 مليار دولار.

شكل رقم (08): توزيع العمليات حسب النشاط



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، صناعة الضمان في المنطقة والعالم وتوقعات 2019، الكويت، 2019، ص 21.

لبنك التصدير والاستيراد التركي أكبر مساهمة في عملية تأمين قرض الصادرات للمدى القصير سنة 2017 بنسبة 57.5%، تليه المؤسسة الإسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بنسبة 20.1%، ثم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بنسبة 4.7%، ثم صندوق صادرات إيران بنسبة 3.8%، ثم باقي الأعضاء بنسبة 13.8%؛ أما أكبر مساهمة في عمليات تأمين قروض الصادرات متوسطة وطويلة الأجل لسنة 2017 فقد كانت من نصيب بنك الاستيراد والتصدير الماليزي بنسبة 38.1%، ثم تليه المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بنسبة 35.1%، ثم بنك التصدير والاستيراد التركي بنسبة 19.6%، ثم شركة كازاخستان لتأمين الصادرات بنسبة 7.2%. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2019، الصفحات 22-23)

III-3- تطور الأقساط والمطالبات والمبالغ المستردة:

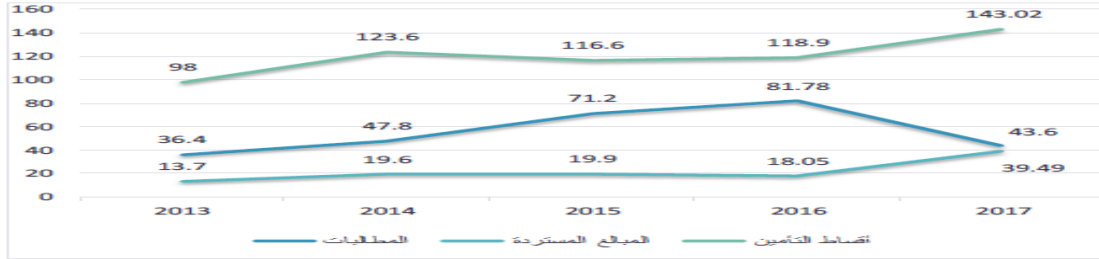
حسب الشكل أدناه نلاحظ تحقيق أقساط التأمين نمو خلال السنوات الأخيرة، حيث قفز من 98 مليون دولار سنة 2013 إلى 123.6 مليون دولار سنة 2014، غير أنه سجل انخفاض سنة 2015 ليبلغ 116.6 مليون دولار، و118.9 مليون دولار سنة 2016، أما سنة 2017 فقد شهدت ارتفاع في قيم أقساط التأمين حيث بلغت 143.02 مليون دولار.

أما المطالبات فقد شهدت هي كذلك نمو منذ سنة 2013 إلى غاية 2016، حيث سجلت أعلى قيمة للمطالبات المقدرة ب 81.78 مليون دولار، غير أنها انخفضت سنة 2017 لتبلغ قيمة 43.6 مليون دولار. أما المبالغ المستردة فلم يكن هناك نمو كبير حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2017 ب 39.49 مليون دولار.

وحسب ما ورد في تقرير شركة ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، فإن الطلبات الخاصة بتأمين قروض الصادرات في المدى القصير حققت الصدارة مقارنة مع باقي الحصص، حيث بلغت نسبتها 67.4% من إجمالي الحصص، كما

سجلت كذلك أعلى حصة بالنسبة للتعويضات المستردة في المدى القصير، حيث بلغت نسبتها 69.1% من إجمالي الحصص المستردة، حيث حلت الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية المرتبة الأولى، من حيث التعويضات المستردة بنسبة 53.7%، تليها الشركة الجزائرية لتأمين وضمائم الصادرات بنسبة 18.7%، يليها صندوق ضمانات إيران بحصة 9.9%.

شكل رقم (09): تطور الأقساط والمطالبات والمبالغ المستردة



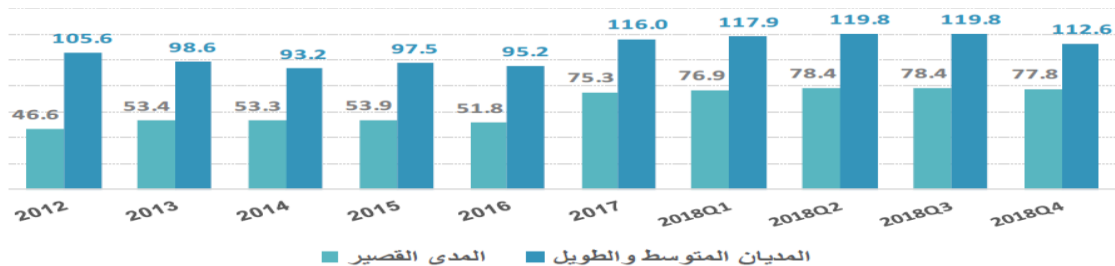
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، صناعة الضمان في المنطقة والعالم وتوقعات 2019، الكويت، 2019، ص 24.

III-4- عمليات تأمين قروض الصادرات في الدول العربية:

حسب الشكل رقم (10) تصدر عمليات تأمين قروض الصادرات في المدى المتوسط والطويل في الدول العربية مقارنة مع العمليات في المدى القصير، بالنسبة للعمليات في المدى المتوسط والطويل فقد سجلت قيمة 105.6 مليار دولار أي بنسبة 15.5% مقارنة بدول العالم والمقدرة ب 680.7 مليار دولار، ثم انخفضت بالتدرج إلى غاية تسجيلها أدنى قيمة لها سنة 2014 مقدرة ب 93.2 مليار دولار بنسبة 13.4% من إجمالي العمليات في دول العالم، ثم تواصل ارتفاعها ففي سنة 2017 بلغت قيمتها 116 مليار دولار، وفي الربع الثاني والثالث من سنة 2018 حققت أعلى مستوى لها بقيمة 119.8 مليار دولار بنسبة 16.2% من العمليات العالمية المقدرة ب 739.7 مليار دولار، أما في الربع الرابع فقد سجلت انخفاض بلغ 112.6 مليار دولار حيث بلغت نسبتها مقارنة بالعمليات العالمية 15.4%.

أما العمليات الخاصة بالمدى القصير فقد سجلت نموا متواصلا، ففي سنة 2012 بلغت قيمة العمليات 46.6 مليار دولار أي بنسبة 4.8% من إجمالي العمليات العالمية، ثم واصلت نموها ففي سنة 2016 بلغت قيمتها 51.8 مليار دولار أي بنسبة 5.5% عالميا، وفي سنة 2017 بلغت 75.3 مليار دولار بنسبة 4.6% عالميا، أما أعلى قيمة حققتها فقد كانت في الربع الثاني والثالث من سنة 2018 بقيمة 78.4 مليار دولار، أي بنسبة 4.8% من قيمة العمليات العالمية المقدرة ب 1632.7 مليار دولار، أما في الربع الرابع فقد تراجع لتقيمة 77.8 مليار دولار بنسبة 4.6% عالميا.

شكل رقم (10): عمليات تأمين قروض الصادرات القائمة في الدول العربية



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، صناعة الضمان في المنطقة والعالم وتوقعات 2019، الكويت، 2019، ص 25.

IV- أفاق تأمين قرض الصادرات في ظل تداعيات تفشي جائحة كوفيد 19

لقد شهد العالم مؤخرا أزمة عالمية كوفيد-19 هزت جميع اقتصاديات الدول، وسببت تراجعا في قطاع التجارة، حيث شهدت الصادرات والواردات تراجعا كبيرا نظرا للعجز الذي أحدثته الأزمة، وباتت تشكل تهديدا وخطرا على استمرارية عمليات التصدير الموجهة للمستوردين، بحيث أصبحوا أمام تهديد كساد بضائعهم بسبب غلق الحدود، أو الإجراءات الحكومية المفروضة على حركة التجارة في مواجهة هذه الأزمة، وخطر عدم السداد من طرف المستوردين خصوصا وفي ظل هذه الظروف أصبحت الكثير من الشركات مهددة بالخسارة والإفلاس.

لذلك سارعت الهيئات الدولية والمحلية لتأمين قروض الصادرات وضمان الاستثمار، سواء إتحاد بيرن أو باقي الهيئات الدولية باتخاذ الإجراءات اللازمة في ظل هذه الأزمة، من أجل حماية المصدرين من المخاطر التجارية والسياسية وتوجيههم وتسهيل عملياتهم.

IV-1- تداعيات تفشي جائحة كوفيد 19 على التجارة العالمية

نظرا للظرف الاستثنائي الذي يعيشه العالم بسبب تفشي جائحة كوفيد 19، وما نتج عنه من تأثيرات اقتصادية حيث توقع صندوق النقد الدولي انخفاض معدل نمو الاقتصاد العالمي 1% مقارنة مع توقعاته الصادرة في فيفري الماضي، كما أشار إلى احتمال دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود عالمي تفوق أزمة 2008، أما البنك العالمي فتوقع حدوث انخفاض في معدل النمو العالمي إلى 2.5% سنة 2020. (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 3)

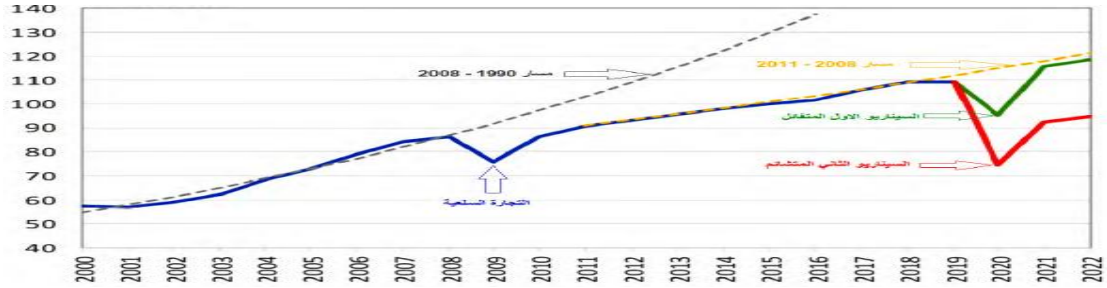
في ظل مواصلة تفشي فيروس كوفيد 19 ونظرا لتداعياته السلبية على معدلات النمو العالمي، كلها عوامل مؤثرة على التجارة العالمية، حيث توقعت منظمة التجارة العالمية تراجع حجم السلع في العالم سنة 2020 بنسبة تتراوح بين 13% و 32%، وتعتبر أمريكا الشمالية أكثر المتضررين حيث يتوقع تراجع صادراتها ما بين 17% و 41% سنة 2020، أما وارداتها فمن المتوقع أن تنخفض ما بين 14.5% و 34%، أما أمريكا الجنوبية فمن المتوقع أن تتراجع صادراتها بنسبة 13% إلى 31%، كما ستتراجع وارداتها بنسبة 22% إلى 44%، أما أوروبا فستسجل صادراتها تراجع بنسبة 12% و 32%، أما وارداتها فمن المحتمل أن تنخفض ما بين 10% و 29%، أما آسيا فيتوقع أن تتراجع صادراتها بنسبة تتراوح بين 13.5% و 36.5%، أما الواردات فمن المحتمل أن تنخفض ما بين 12% و 31% خلال سنة 2020. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2020، صفحة 7)

حسب تقديرات الاونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، إن الأزمة أثرت كذلك على انخفاض أسعار السلع الأساسية بنسبة 20% في مارس 2020، مصحوبة بانخفاضات حادة في أسعار النفط، وكذلك انخفاض الإنتاج العالمي والتصنيع بنسبة 9% وهي عوامل أثرت على التجارة الخارجية، كما زاد توجه التجارة العالمية نحو المنتجات الطبية بنسبة 1.7% من إجمالي تجارة السلع. (ذياب و المشرخ، 2020، صفحة 1)

يتضح لنا من الشكل رقم (11) الانخفاض السلبي الذي مرت به التجارة العالمية بسبب أزمة 2008 ومع بداية 2010 بدأت التجارة العالمية بالارتفاع، لتعود للانخفاض سنة 2019، وذلك بسبب تداعيات كوفيد-19 حيث تختلف الآراء حول الأزمة، فهناك المتفائل الذي ينظر على أن التجارة السلعية للعالم سوف تنخفض بنسبة 13%،

باعتبار الظرف مؤقت سرعان ما يزول بمجرد التحكم فيه، أما الرأي الثاني المتشائم فهو يرجح انخفاض التجارة السلعية العالمية بنسبة 32% أو أكثر، ويرى أن لها انعكاسات أكثر من أزمة 2008، ومع بداية 2021 إلى غاية 2022 من المتوقع عودة نمو التجارة السلعية العالمية وهذا في حالة التحكم في الوباء أو انحساره.

شكل رقم (11): تطور حجم التجارة السلعية العالمية وتوقعاتها للفترة ما بين عامي 2020 و 2022



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التجارة العربية السمات والاتجاهات، الكويت، 2020، ص 8.

IV-2- تداعيات تفشي جائحة كوفيد 19 على التجارة العربية

قدرت صادرات الدول العربية سنة 2019 ما يقارب 1 ترليون دولار أي ما يوافق نسبة 5% من الصادرات العالمية، أما الواردات فقدرت بحوالي 838 مليار دولار أي ما يوافق نسبة 4.4% من واردات العالم، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والصين من الدول التي تصدر لها البلدان العربية، (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2020، صفحة 9) وفي ظل أزمة كوفيد-19 فمن المتوقع أن تنخفض الصادرات العربية بحوالي 88 مليار دولار، حيث ستخفض المبادلات التجارية مع بقية مناطق العالم بحوالي 74 مليار دولار، وانخفاض التجارة البنينية بحوالي 14 مليار دولار مع بقية العالم.

أما من الناحية القطاعية فمن المحتمل أن يتراجع صادرات قطاع التعدين بنسبة 56%، ثم الصناعة الكيماوية بنسبة 15%، تليها الصناعات التحويلية بنسبة 13%، ثم الزراعة والصناعة الغذائية بنسبة 8%، ثم باقي الخدمات والصادرات الأخرى بنسبة 8%، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (12).

شكل رقم (12): تأثير انتشار كوفيد-19 على صادرات الدول العربية (مليار دولار)



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التجارة العربية السمات والاتجاهات، الكويت، 2020، ص 9.

في ظل أزمة كوفيد-19 من المحتمل تراجع الواردات بقيمة 111 مليار دولار سنة 2020، أما الواردات البينية من المحتمل أن تنخفض بقيمة 26 مليار دولار، ويعتبر قطاع الصناعات التحويلية الأكثر تضررا حيث يحتمل تراجعها بنسبة 51% سنة 2020، ثم يليه قطاع الصناعات الكيماوية بنسبة 17%، ثم قطاع التعدين بنسبة 15%، ثم الزراعة والصناعة الغذائية بنسبة 14%، وبعدها خدمات وصادرات أخرى بنسبة 3%.

شكل رقم (13): تأثير انتشار كوفيد-19 على واردات الدول العربية (مليار دولار)



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التجارة العربية السمات والاتجاهات، الكويت، 2020، ص 10.

أما تجارة الخدمات العربية فقد شهدت تأثرا كبيرا خاصة خدمات النقل، حيث قامت شركات الطيران بتخفيض عدد الرحلات بسبب الحجر المفروض لمواجهة الأزمة، وحسب التقديرات الأخيرة الصادرة عن المجلس الدولي للطيران من المتوقع توقف الكثير من المطارات بين سنتي 2020 و 2021، في حال مواصلة تفشي الوباء كما تراجع استخدام الطائرات إلى 57% عالميا و 77.5% عربيا. (النهار، 2020)

وحسب اتحاد النقل الجوي الدولي هناك تراجع في نشاط الشحن الجوي مند مارس 2020 بسبب أزمة كوفيد، حيث تراجع الطلب بنسبة 15.2%، وتقلص القدرة على الشحن بنسبة 23%، خصوصا وأنه هناك العديد من المنتجات والسلع لا تزال عالقة في المطارات. (new.tn, 2020) لقد قامت العديد من شركات الشحن العالمية على تقليل عدد سفن البضائع من وإلى الصين، من أجل الحد من تفشي فيروس كوفيد-19، وهذا يعتبر تهديدا لسلاسل الإمداد العالمية باعتبارها المتعامل الأول مع كثير من الدول العربية والعالمية، وحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يتم نقل حوالي 80% من تجارة السلع العالمية عن طريق البحر، وتضم الصين سبعة من أكبر الموانئ المزدهمة في العالم، كما تضم سنغافورة وكوريا الجنوبية القربية عدد من الموانئ الضخمة. (طارق، 2020)

لقد أثرت جائحة كوفيد -19 على الطلب الخاص بالسلع الأولية، وذلك بسبب إجراءات الحجر وغلق الحدود وتعطل سلاسل التوريد، وكانت ذات أثر شديد خصوصا على السلع الأولية المتصلة بقطاع النقل، أما إنتاج السلع الزراعية فقد تأثر بسبب تعطل في حركة التبادل التجاري، وتعطيل لسلاسل التوريد وهذا ما أدى إلى خفض صادرات المنتجات خصوصا سريعة التلف. (البنك الدولي، 2020)

في ظل هذه الانعكاسات السلبية التي أصبحت تهدد التجارة العالمية والمصدرين والمؤسسات العالمية، سعت الهيئات الدولية الفاعلة في تقديم اقتراحات لمواجهة هذه الأزمة؛ لقد دعا صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية الدول إلى

خفض القيود التجارية المفروضة على التصدير، خاصة المنتجات الأساسية كالأدوية، لان القيود المفروضة من شأنها أن تزيد من تفاقم انتشار وباء كوفيد-19، وتؤدي إلى غرق الاقتصاد العالمي في انكماش حاد.

كما صدر على الاونكتاد جملة من الاقتراحات تهدف إلى مواجهة الأزمة، وتسهيل عمليات التجارة الدولية في ظل هذه الظروف خصوصا من ناحية نقل البضائع وحركة السفن والموانئ وتدفعات السلع عبر الحدود، تحت مراقبة وكلاء الحدود من أجل ضمان تأدية المهام بأمان وهي كالتالي :

ضمان الشحن المستمر، الحفاظ على فتح المنافذ، حماية وضمان استمرارية التجارة الخارجية للسلع الضرورية وتسهيل عمليات والإجراءات الجمركية لتسهيل عمليات التجارة، تسهيل النقل عبر الحدود، ضمان حق العبور، معالجة سريعة للأمر القانونية الخاصة بالأطراف التجارية، تفعيل مبدأ اذهب بلا ورق، حماية الشاحنين ومقدمي خدمات النقل على حد سواء، وإعطاء الأولوية للمساعدة التقنية. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2020، صفحة 10)

IV-3-آفاق تأمين قروض الصادرات في ظل تداعيات تفشي أزمة كوفيد-19

تشكل أزمة كوفيد-19 أثر خطرا كبيرا لم يكن في الحسبان على المصدرين ولها انعكاسات وآثار سلبية على عمليات تأمين قروض الصادرات، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ويمكن سرد أهم التداعيات السلبية التي أحدثتها هذه الأزمة على عمليات التصدير وتأمين قروض الصادرات كما يلي:

ساهمت هذه الأزمة في تراجع صناعة التأمين في العالم، كما أنها سببت خسائر لشركات التأمين العالمية بلغت 203 مليار دولار، وتعد هذه الخسائر أكبر من الخسائر التي تحملتها خلال الأزمات السابقة، وذكرت المؤسسة البريطانية أن هذه الخسائر ستكبدتها شركات التأمين العالمية نتيجة إلغاء مناسبات تجارية مثل المعارض الدولية، وتكاليف تعطل الأعمال التجارية والمصانع عن التشغيل، وتغطية قروض تجارية تعطلت بسبب الوباء وما تبعه من تداعيات الإغلاق التجاري والصناعي في العديد من دول العالم، وحسب بيان نشرته Insurance Business في لندن توقعت أن تدفع شركات التأمين حوالي 96 مليار دولار لتغطية خسائر الاستثمارات في أسواق المال، على رأسها تلك الخاصة بتأمين أصول بعض صناديق الاستثمار ذات المخاطر العالية، وأن صناعة التأمين العالمية ستضطر لتغطية مجموعة بوليصات التأمين الداعمة للأعمال التجارية، كما يرى خبراء صناعة التأمين أن بعض الشركات وقعت في شرك غموض التأمين، أي صيغت العقود لتغطية المخاطر دون أن تنتبه لضخامة الأعباء المالية. (العربي الجديد، 2020)

ساهمت في تأزم واستمرارية عدم الاستقرار في بيئة الاقتصاد الإقليمي والدولي وتصعيد المخاطر السياسية بين الدول، والملاحظ من هذه الأزمة أنها زادت التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين على الاقتصاد العالمي وعلى الصعيد العربي، تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية والصين من أهم الشركاء التجاريين للدول العربية، حيث يستوعب السوقان خمس الصادرات الإجمالية للدول العربية، ففي الآونة الأخيرة شهدت الصادرات العربية إليهما نموا ملحوظا قدر بـ 185 مليار دولار في المتوسط من 2011 إلى غاية 2018، كما أن الصادرات الموجهة إلى الصين أكبر من الصادرات الموجهة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث نمت الصادرات إلى دول الصين بنسبة 47% وإلى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 20%، وعليه فإن زيادة حدة التوترات بينهما تنعكس على اقتصاديات الدول العربية، ويعتبر بمثابة خطر يهدد نمو صادراتها. (صندوق النقد العربي، 2020، الصفحات 14-27)

كما أنها سببت أزمة مالية فحسب تقرير أويل برايس ساهمت في تأخير المدفوعات بالدولار، ومن المتوقع أن يتخلف الدائنون عن السداد في المستقبل القريب، فضلا عن ذلك تأثرت أيضا العملات الصعبة مثل الين الياباني والفرنك السويسري بأزمة التقلبات بسبب السيولة التي تملكها لسد هذه المدفوعات. (الجزيرة، 2020)

إن هذه الأزمة قد تصعد من خطر عدم التحويل في حالة تأجيل كافة أنواع الدفع، ووضع قيود لحركة رؤوس الأموال عبر الدول كإجراء وقائي، بالإضافة إلى خطر الصرف، وتفاقم المخاطر الخاصة بالمخزونات في الخارج التي تساهم في الارتفاع المفرط للتكاليف التي يتحملها المصدرين.

كما أن هذه الأزمة في حال استمرارها قد تؤدي إلى خسائر كبيرة يتحملها المستوردين، ينتج عنها إفسار مالي يساهم في عجزهم عن تسديد مستحقات المصدرين في الفترة المتفق عليها في العقد وقد تطول المدة لفترة طويلة جدا وهذا مرهون بمدى تفاقم الأزمة واستمرارها.

وفي ظل تداعيات كوفيد-19 التي تطرقنا إليها سابقا، وما انعكس عليها من مخاطر على المصدرين دفع الاتحاد الدولي لشركات التأمين على الائتمان والاستثمار إلى التصرف بسرعة في ظل هذه الأوضاع، من أجل الحد من الانعكاسات السلبية للوباء على الاقتصاديات، وذلك من خلال دعم المصدرين وتوجيههم وتسهيل عمليات الحصول على التمويل اللازم، حيث قامت بعدة إجراءات من شأنها الحد من الانعكاسات السلبية للأزمة على المصدرين؛ وهي تتمثل في: (International Union of Credit and Investment Insurers, 2020, pp. 5-7)

✓ تخفيف العبء عن حملة الوثائق وذلك من أجل تخفيف الضغط عن المصدرين، وتسهيل العمليات الإدارية ومنح وقت إضافي من أجل الإخطار عن تأخيرات الدفع للمستوردين، وكذلك تمديد شروط الدفع الخاصة بهم، والمرونة في أقساط الدفع في بعض الحالات؛

✓ كما قامت وكالات تأمين الصادرات بدعم حاملي وثائق التأمين وذلك من خلال تمديد فترة صلاحية العروض، والإخطارات وتقديم الطلبات، منح الامتيازات والإعفاءات من الأقساط ورسوم مختلفة، وتمديد شروط الائتمان للمشتريين؛

✓ الحفاظ على قدرة الصناعة لدعم التجارة، وذلك من خلال العمل على زيادة القدرة على التغطية في ظل هذه الأزمة وإعادة التأمين ورفع سقف الدول ونسب التغطية، وهذا من أجل دعم المصدرين والتجارة الدولية، حيث قامت وكالات ضمان الصادرات الأوروبية بتمديد تغطية المخاطر على المدى القصير من أجل مواجهة الأزمة؛

✓ تقليل الضغط على التدفق النقدي من خلال زيادة دعم التمويل المرتبط بشكل غير مباشر بالصادرات، مثل تمويل الموردين المحليين للعمليات التصديرية وهذا من أجل تخفيف الضغط على التدفق النقدي ودعم سلسلة التوريد، حيث قامت العديد من وكالات تأمين الصادرات بتعزيز برامج لدعم رأس المال العامل، بما في ذلك الإقراض والضمانات المباشرة، وتمديد فترات القروض لبعض المنتجات؛

✓ قيام وكالات التأمين الأوروبية وشركات التأمين بتقديم الدعم غير المالي، حيث تزود عملائها بالمعلومات عن الأزمة من خلال مراقبة المخاطر والوقاية والدعم، واستخدام منصات الاتصال الرقمية في التواصل مع العملاء والإجابة عن استفساراتهم، والاتصال المباشر مع الوكلاء ومعالجو الحالات، وتقديم المعالجات غير الورقية عند الإمكان؛

✓ التقليل من التخلف عن السداد وذلك من خلال إعادة هيكلة شروط السداد، بخفض نسب التخلف عن سداد القروض القائمة سواء بشكل مباشر، أو من خلال الاتفاق مع البنوك لتأجيل عمليات الدفع لفترة أطول، مع التنازل عن بعض الفوائد والرسوم؛

✓ كما قامت وكالات قرض الصادات بتقديم دعم خاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خصوصا التي تعاني نقص التعامل مع البنوك وذلك بسبب انخفاض حجم معاملاتها، والتكاليف المرتفعة الناتجة لجهتها للبنوك.

إن التدخل السريع من طرف هيئات تأمين قروض الصادات الدولية يعتبر مؤشرا جيدا، خصوصا الإجراءات التي قامت بوضعها لمواجهة الأزمة، غير أنها تعتبر مؤقتة ولفترة قصيرة، وفي ظل التخوفات الحالية من احتمالية استمرار الأزمة لمدة طويلة فهي تعتبر غير كافية، ولا بد من القيام بإصلاحات هيكلية من اجل تدارك الوضع، فقد بينت الأزمة الشرح في عقود التأمين في حالة عدم مراعاة المخاطر التي قد تمتد لفترات أطول من المتوقع بسبب أزمة عالمية.

تسعى هيئات تأمين قروض الصادات إلى رفع أرباحها مقابل فوائد تحصل عليها، من خلال أقساط التأمين المدفوعة من قبل المصدرين وهذا الأمر يطرح أمرين مهمين:

✓ أولا تطرقنا سابقا للأوضاع السلبية التي يشهدها العالم بسبب الأزمة وما نتج عنها من مخاطر، أثقلت كاهل المصدرين وعرقلت العديد من العمليات التصديرية عبر الحدود، نتج عنها تكاليف كبيرة وهذا الأمر قد يؤدي إلى عجز الكثير من المصدرين عن تسديد أقساط التأمين لدى الهيئات، صحيح أن هيئات التأمين بادرت بتمديد فترة التسديد وخفض في قيمة أقساط التأمين من أجل مساعدة المصدرين على اجتياز هذه الأزمة، لكن في ظل استمرارها لفترات أطول فهذا يشكل تهديد لهيئات تأمين قرض الصادات في حد ذاتها؛

✓ ثانيا لقد اتسمت هذه الأزمة بأنها فجائية لم يحسب لها حساب، وهذا ينعكس على قدرة هيئات تأمين قروض الصادات في ظل انخفاض عائداتها بسبب الأزمة، والضغط التي تواجهها بسبب ارتفاع مطالب التأمين، فعلى المدى الطويل قد يخلق مشكل السيولة لديها، ويحملها خسائر كبيرة تجعلها عاجزة عن تغطية كل طلبات تأمين الصادات التي تسببت بها الأزمة؛

كما أن استمرار الأزمة لفترة طويلة كذلك يؤدي إلى صعوبة تمويل المصدرين، وحصولهم على قروض لدعم أنشطتهم التصديرية حيث تعتبر وثائق التأمين بمثابة ضمان للبنوك، يستطيع من خلالها المصدرين الاستفادة من القروض بكل سهولة، لكن مع تفاقم الأزمة وانعكاسها حتى على هيئات التأمين كما ذكرنا سابقا قد يجد من التغطية التأمينية الممنوحة لهم بسبب تفاقم المخاطر، وبالتالي صعوبة الحصول على القروض الخاصة بالصادات.

لذلك إن هذه الإجراءات تعتبر مؤقتة صالحة لفترة زمنية قصيرة، لكن في ظل تفاقم الأزمة لفترات طويلة خصوصا وإن الانعكاسات والآثار تكون على المدى البعيد يصعب التحكم فيها، لذلك لا بد من إعادة تقييم للنقائص الخاصة بآلية تأمين قرض الصادات التي كشفت عنها أزمة كوفيد-19، والقيام بإصلاحات هيكلية بشكل يسمح بمواجهة مثل هذه الأزمات.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة قمنا بتحليل ودراسة واقع تأمين قروض الصادرات في دول العالم والدول العربية بشكل خاص، وذلك من خلال إبراز أهم العمليات التي يقوم بها الاتحاد الدولي لشركات التأمين على الائتمان، من أجل حماية المصدرين من المخاطر على المستوى العالمي، ومختلف العمليات في الدول العربية حسب اتحاد أمان، ومدى تطورها خلال السنوات الأخيرة، كما تناولنا المخاطر والانعكاسات السلبية لأزمة كوفيد-19 على التجارة العالمية والمصدرين بشكل خاص، ومدى فعالية آلية تأمين قروض الصادرات في مواجهة الأزمة من خلال تبيان مختلف الإجراءات التي سارعت هيئات تأمين قروض الصادرات في وضعها للخروج من الأزمة، بالاستناد على أحدث إحصائيات الهيئات الدولية الفاعلة في مجال تأمين قروض الصادرات؛ وتوصلنا إلى النتائج التالية:

يعتبر تأمين قروض الصادرات آلية جد مهمة في حماية المصدرين من المخاطر التي يتعرضون لها عند القيام بالتصدير، وقد سجلت دراستنا تزايد في استخدام تأمين قروض الصادرات وهذا يدل على فعاليته في حماية المصدرين، وزيادة التوجه نحو تأمين قروض الصادرات في المدى القصير على حساب تأمين قروض الصادرات في المدى المتوسط والطويل ويعود ذلك إلى زيادة التوجه للأعمال قصيرة الأجل على حساب صادرات السلع الرأسمالية ومشاريع البنية التحتية الكبيرة التي تكون خلال فترات طويلة، كما أن التعويضات المدفوعة شهدت نموا ملحوظا فاقت التعويضات المستردة، وتصدر أوروبا على عمليات تأمين قروض الصادرات في المدى القصير، وتصدر دول جنوب وشرق آسيا على تأمين قروض الصادرات في المدى المتوسط والطويل؛

بالنسبة للدول العربية استخدام آلية تأمين قروض الصادرات شهد نموا خلال السنوات الأخيرة، غير أن نسبة استخدامه مقارنة مع دول العالم يعتبر منخفض، وهذا يعكس طبيعة اقتصاديات الدول العربية حيث أنها تعتمد على قطاع المحروقات بشكل كبير وهي تشكل النسبة الكبيرة من الصادرات العربية، كما سجلت دراستنا زيادة التوجه لتأمين قروض التصدير في المدى القصير على حساب تأمين قروض الصادرات في المدى المتوسط والطويل وهذا بسبب ضعف الصادرات الرأسمالية التي تتطلب مدة طويلة في الدول العربية؛

لقد شكلت أزمة كوفيد-19 تهديدا كبيرا على التجارة الخارجية وخطرا يهدد المصدرين وشل عمليات التصدير بين الدول، وقد أوضحت دراستنا الجهود المبذولة والسياسات المتبعة من طرف هيئات تأمين قروض الصادرات، وسعيها لمواجهة هذه الأزمة من خلال تكييف هذه الآلية مع تداعيات الأزمة، إلا أنها تعتبر غير كافية خصوصا في حالة مواصلة أزمة كوفيد لفترة طويلة، فهذا يعتبر بمثابة تهديد لهذه الهيئات باعتبار تزايد الطلب يشكل ضغط على المحفظة المالية لهذه الشركات، وعدم قدرتها على مواصلة خفض أسعار التأمين الممنوحة للمصدرين لفترة طويلة فهذا يخلق أعباء إضافية لها، ومواجهة صعوبة إيجاد مصادر مالية فورية نظرا للضغط الذي تعرضت له بسبب هذه الأزمة.

التوصيات:

بعد معرفة واقع تطبيق آلية تأمين قروض الصادرات ومدى فعاليتها في مواجهة أزمة كوفيد-19، وبالنظر إلى النتائج المتوصل إليها والمذكورة أعلاه نقدم الاقتراحات التالية:

✓ استحداث وثائق تأمين تتوافق مع هذا النوع من الأزمات؛

- ✓ إنشاء اتحاد دولي لجميع هيئات تأمين قروض الصادرات و ضمان الاستثمار، من خلال إنشاء صندوق تأمين دولي تابع لها لمواجهة هذا النوع من الأزمات؛
- ✓ تكييف عقود التأمين مع هذا النوع من الأزمات؛
- ✓ على هيئات التأمين عقد اتفاقيات شراكة مع البنوك من أجل القدرة على تغطية المحفظة المالية في ظل الأزمات؛
- ✓ تكييف تأمين قروض الصادرات مع متطلبات التجارة الإلكترونية؛

قائمة المراجع

1. Bastin, j. (1978). L'Assurance Credit dans le Monde Contemporain. Paris.
 2. Berneunion. (2019). yourbook2019. Retrieved 07 01, 2020, from <https://www.berneunion.org/publications>
 3. International Union of Credit and Investment Insurers. (2020). Export Credit Insurance Industry Response to Covid-19. London.
 4. Larromet, C. (2000). Les Pools Bancaires(Aspect Juridiques, La Tribune de l'assurance).
 5. Louberge, H., & Maurer, P. (1985). Financement et Assurance des Crédits à L'exportation : Aspects théoriques et Pratiques en vigueur dans les pays européens. DROZ.
 6. new.tn. (2020, 04 29). Consulté le 05 15, 2020, sur <http://bit.ly/3aqf9EK>
 7. Peter, J. (2010). Trade Credit Insurance. The World Bank.
8. البنك الدولي. (2020, 04 23). تاريخ الاسترداد 05 15 2020، من جائحة فيروس كورونا تزلزل اسواق السلع الأولية: <http://bit.ly/3awRADw>
 9. الجزيرة. (2020, 04 05). تاريخ الاسترداد 05 24 2020، من أزمة كورونا : <http://bit.ly/3iMNNM6>
 10. العربي الجديد. (2020, 05 15). تاريخ الاسترداد 07 18 2020، من لويديز أوف لندن: كورونا يكبد صناعة التأمين 203 مليارات دولار: <http://bit.ly/2DMnyGJ>
 11. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثتمان الصادرات. (2020). التجارة العربية السمات والاتجاهات. الكويت.
 12. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثتمان الصادرات. (2019). صناعة الضمان في المنطقة والعالم وتوقعات 2019. الكويت.
 13. المؤسسة العربية لضمان مالا استثمار واثتمان الصادرات. (2018). صناعة الضمان التطورات والتوقعات. الكويت.
 14. النهار. (19 مارس، 2020). تاريخ الاسترداد 06 30 2020، من تأثير انتشار فيروس كورونا على قطاع السياحة والسفر: <http://bit.ly/3arcdYg>
 15. أمين قارح، و محمد الأمين شربي. (2019). أثر تأمين قروض التصدير على الصادرات غير النفطية في الجزائر للفترة 1998-2016. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 06 (02)، صفحة 221.
 16. سيف طارق جمعة. (2008). تأمينات التجارة الخارجية تأمين ائتمان الصادرات-ضمان سداد الضرائب الجمركية- تأمينات رفض السلطات. الاسكندرية: دارف الفكر الجامعي.
 17. صندوق النقد العربي. (2020). آفاق الاقتصاد العربي. الإمارات العربية المتحدة.
 18. عبد الكريم أحمد قمر طيبة. (2016). دور تأمين حصيله الصادرات في تنمية الصادرات رسالة ماجستير. كلية الدراسات التجارية، السودان.
 19. محمد الأمين شربي. (2012). أهمية ودور تمويل وتأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة.
 20. نihal طارق. (2020, 02 07). تاريخ الاسترداد 06 06 2020، من تأثير كورونا على حركة التجارة الدولية وقطع طرق الموانئ العالمية: <http://bit.ly/3h3IEie>
 21. و صاف سعدي. (2016). تأمين قروض الصادرات كأداة لتنمية الصادرات غير التقليدية في دول عربية مختارة. مجلة العلوم الاقتصادية، 11 (43)، صفحة 30.
 22. و صاف سعدي. (1997). نظام تأمين القرض عند التصدير دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية مع الإشارة لحالة الجزائر رسالة ماجستير. الاردن.
 23. يوسف ذياب، و بدر المشرخ. (2020). ملخص تقرير الأونكتاد حول كيف لفيروس كوفيد 19- تغيير العالم: من المنظور الاحصائي. الإمارات العربية المتحدة.